

## أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر في القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية الأردنية

● ليث أكرم القضاة

al\_qudah2006@yahoo.com

● محمد محمود حميدات

mohammad5555@yahoo.com

● فارس ارشيد الخرابشة

fariskhkh@yahoo.com

# أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر في القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية الأردنية

ليث أكرم القضاة  
محمد محمود حميدات  
فارس ارشيد الخرابشة

جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن

## ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر في القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية الأردنية. واعتمدت هذه الدراسة على التحليل المقطعي Cross-section للسلاسل الزمنية خلال الفترة الواقعة بين عامي (2005-2013)، حيث تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها 13 بنكاً، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات لاستخلاص النتائج وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي Minitab.

اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي لفرضيات الدراسة، تم التوصل إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة الحيطة والحذر للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات.

وفي ضوء هذه النتائج، توصي الدراسة، بضرورة قيام الجهات المشرفة على البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة في البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بضرورة الإشارة المباشرة ضمن تعليمات حوكمة الشركات إلى العمل بمفهوم الحيطة والحذر، وفقاً للقوانين والتشريعات الأردنية ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية. وكذلك توصي الدراسة أيضاً بإجراء مزيد من الدراسات لقياس مستويات الحيطة والحذر في بيئة الأعمال الأردنية، وإدخال متغيرات جديدة يمكن أن يكون لها أثر على الحيطة والحذر مثل (المساءلة القانونية، تطبيق القيمة العادلة، الدعاوى القضائية).

الكلمات المفتاحية: الحيطة والحذر، البنوك التجارية الأردنية، حوكمة الشركات.

# The impact of corporate governance rules on the degree of Accounting Conservatism in the financial statements of Jordanian Commercial Banks

Laith Al-Qudah

Mohammed Humeedat

Faris Khrabsha

Al-Balqa Applied University - Jordan

## Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of corporate governance rules on the degree of accounting conservatism in the financial statements published in the Jordanian commercial banks. The study is based on the descriptive analytical method by using the Minitab statistical program, to compile, analyze, and to test the validity of hypotheses. A Cross-section analysis of the data' time series during the period between (2005-2013) been used, where the study population consist of all 13 Jordanian commercial banks.

Based on the testing hypotheses and the analysis of the data collected, findings in relation to corporate governance in Jordanian commercial banks can be summarized as: there are no statistically significant differences in the degree of accounting conservatism for profit accounting in the period between subsequent periods prior to the mandatory application of the rules.

Based on the findings, the study recommends that the agencies, the Central Bank and Jordan Securities Commission, which have control over all operational banks, provide direct reference within the instructions of corporate governance to work the concepts of accounting conservatism, according to the laws and regulations of Jordan and the requirements of International Financial Reporting Standards.

Moreover, further studies are needed to measure the levels of accounting conservatism in the business environment of Jordan, the introduction of new variables that can have an impact on the accounting conservatism (such as legal accountability, applied the fair value, lawsuits

**Key Words:** accounting conservatism, Jordanian commercial banks, Corporate governance.

## مقدمة

تعدّ المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية مصدراً رئيساً لمتخذي القرارات الاقتصادية المختلفة لاتخاذ قراراتهم، ونظراً لتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية واختلاف طبيعة احتياجاتهم، كان لا بدّ من وجود تنوع في الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية للوفاء بمتطلبات الأطراف المختلفة، ومن أهم الخصائص النوعية الأساسية، الملائمة (Relevance) والتمثيل الصادق (Representational Faithfulness)، أما الخصائص النوعية المعززة فهي قابلية المقارنة (Comparability)، قابلية التحقق (Verifiability)، والتقديم في الوقت المناسب (Timeliness)، وقابلية الفهم (Understandability) (المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013).

ويعتبر التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر) من الخصائص المهمة والبارزة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP، ولا يزال استخدامه في الممارسات المحاسبية خاصية سائدة ومسيطرّة في حقل المحاسبة في العديد من الدول، وتنبع أهميته في عدة مجالات، من أهمها إمكانية تأثيره على العلاقة بين الأرباح الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، حيث تكون التدفقات النقدية المستقبلية أعلى في التقارير المالية الأكثر تحفظاً (Jain&Rezaee,2004).

ولضمان الوصول إلى معلومات محاسبية تتمتع بجودة ملائمة لا بدّ من الإلتزام بالمعايير المحاسبية وتوفير بيئة تشريعية وقانونية مناسبة، لذلك قام البنك المركزي الأردني بإعداد دليل الحاكمة المؤسسية للبنوك في الأردن ليصار إلى تطبيقه اعتباراً من 2007/12/31، ويستند الدليل إلى أربعة مبادئ إرشادية (العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة، والشفافية والإفصاح، والمساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة، والفصل في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات).

وفي هذه الدراسة سيتم تناول أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر في القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية الأردنية، وذلك لما لهذا القطاع من دور ومكانة كبيرة في الاقتصاد الوطني من جهة، فقد شهد هذا القطاع في الأردن نقلة نوعية وتحسن بدليل كثير من المؤشرات، حيث بلغت قيمة إجمالي موجودات البنوك (42.8) مليار دينار بحسب أحدث البيانات المالية، ورصيد الودائع (27.6) مليار دينار والتسهيلات الممنوحة (18.9) مليار دينار في نهاية عام 2013 (جمعية البنوك الأردنية، 2014)، ولأهمية موضوع التحفظ خاصة في هذا القطاع الحيوي والفاعل في الاقتصاد الوطني.

## مشكلة الدراسة

تتأثر درجة الحيطة والحذر بالعديد من العوامل سواءً بالزيادة أو النقصان وتعتبر حوكمة الشركات من أهم هذه العوامل، حيث إن زيادة فاعلية آليات حوكمة الشركات يترتب عليها زيادة مستوى الحيطة والحذر بالقوائم المالية، وهذا ما توصلت له أهم الدراسات التي تناولت علاقة حوكمة الشركات بالحيطة والحذر، حيث اختبرت دراسة (Ahamed and Duellman, 2007) أثر خصائص مجلس الإدارة كأحد مقومات حوكمة

الشركات على التحفظ المحاسبي، وتبين وجود علاقة طردية بين نسبة ملكية الأعضاء الخارجيين في أسهم الشركة ومستوى التحفظ وعلاقة عكسية بين نسبة الأعضاء التنفيذيين والتحفظ المحاسبي. كما أشارت دراسة (Watts,2003) إلى أن الحيطة والحذر (التحفظ) يدعم حوكمة الشركات من عدة جوانب وهي:

1 - منع المبالغة في تقييم الأرباح بصورة انتهازية قد يلجأ إليها المديرون لتعظيم دالة منفعتهم من الحوافز والمكافآت.

2 - يدفع الإدارة نحو تجنب الدخول في مشروعات استثمارية ينتج عنها صافي قيمة حالية سالبة.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل الآتي:

هل توجد فروقات في درجة الحيطة والحذر للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات؟

### أهمية الدراسة

تتسق هذه الدراسة مع الاتجاهات البحثية المحورية في الفكر المحاسبي المعاصر، إذ يمثل البحث المحاسبي في مجال أسواق رأس المال Capital Market (CMR) Research التوجه الرئيس محلياً ودولياً في الوقت الراهن، وقد حدد (Beaver & Ryan,2000) خمسة مجالات رئيسية للبحث المحاسبي المعاصر، معظمها يرتبط بقياس التحفظ المحاسبي، في حين نجد ندرة كبيرة في البحوث العلمية في هذا المجال في المنطقة العربية عموماً والأردن خصوصاً.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في ظل تعاظم دور أسواق رأس المال في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى المحلي والدولي، وتزايد أهمية المعلومات المحاسبية في هذه الأسواق، حيث تستخدم المعلومات المحاسبية أساساً هاماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية من جانب المستثمرين والمساهمين ومانحي الائتمان والمحللين الماليين والدولة وغيرها من الأطراف التي تستخدم تلك المعلومات، وكذلك نتيجة لتزايد درجة الحيطة والحذر في التقارير المالية خلال السنوات الأخيرة في البنوك التجارية الأردنية.

### أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة بالآتي:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في بيان أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر في القوائم المالية المنشورة في البنوك التجارية الأردنية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1 - التعريف بمفهوم الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) والنماذج المستخدمة لقياسه.

2 - التعريف بمفهوم حوكمة الشركات.

1 - قياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع البحث من خلال تطبيق نموذج (Basu, 1997) المستخدم في هذه الدراسة وكما هو بمتغيراته المعروفة وهي:

- العائد السوقي للسهم.

- الأخبار.

4 - قياس التحفظ المحاسبي للبنوك موضوع البحث من خلال إضافة متغيرات جديدة، لنموذج Basu ، وهو متغير حوكمة الشركات.

## الإطار النظري

### الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)

ادبياً، لا يوجد تعريف متفق عليه بين الدراسات السابقة لمفهوم الحيطة والحذر، حيث نجد بعض التعريفات قد ركزت على المفهوم التقليدي للحيطة والحذر والمتمثل بالاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، ومن أهم هذه التعريفات ما ورد في دراسة Roychowdhury, 2008 (Lafond and) حيث عرفت الحيطة والحذر بأنه الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول؛ حيث ينطوي التحفظ المحاسبي على استخدام المعايير الأشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح، كما عرف (Welker, 2004 et al.)، التحفظ المحاسبي على أنه عرض الخسائر المتوقعة الحدوث أكثر من عرض الأرباح المتوقعة في القوائم المالية.

في حين عرف (Ahmed et al) 2002، التحفظ المحاسبي بأنه هو توقع انخفاض القيم الدفترية للأصول عن القيم السوقية لها على المدى الطويل، ووفقاً لهذا التعريف فإن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية تعد تحفظاً، كما عرف (Watts, 1993) التحفظ المحاسبي بأنه أخذ أقل قيم للأصول من بين عدة قيم متاحة ممكنة، وأعلى قيم للالتزامات من بين عدة قيم متاحة ممكنة.

### أساليب الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)

تم تقسيم التحفظ المحاسبي (من قبل المحاسبين) إلى أسلوبين، وكان مصطلح أسلوب التحفظ المحاسبي مختلفاً عبر الدراسات التي تعرضت له، بمعنى أنه تم استخدام عدة أسماء للإشارة لأساليب التحفظ المحاسبي من قبل العديد من الباحثين المحاسبين.

### 1 ( Conditional Accounting Conservatism) المشروط

يدل التحفظ المحاسبي المشروط إلى أن القيم الدفترية للأصول تنخفض في ظل وقوع أحداث غير ملائمة بدرجة كافية، ولكن لا يمكن أن تعود تلك القيم الدفترية لترتفع مرة أخرى رغم وقوع أحداث أخرى ملائمة، ومن أهم الأمثلة على تلك السياسات المحاسبية، طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن المخزون، وتطبيق

الإجراءات المحاسبية للاعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة Ball (and) Sadka, 2005.

وعرف التحفظ المحاسبي المشروط أيضاً من قبل العديد من الدراسات السابقة (Ball & Shivakumar, 2006) و (Ryan, 2006) و (Basu, 1997) على أنه اللاتماثل في توقيت الاعتراف، أي توقيت الاعتراف أكثر للأنباء السيئة من الأنباء الجيدة للأرباح، مثل التحفظ المحاسبي لعدة أنواع من الأصول، ومن الجدير ذكره أن هذا النوع من التحفظ قد ورد في الدراسات السابقة بمسميات أخرى مثل، التحفظ المحاسبي لقائمة الدخل (Chandra, 2011)، والتحفظ المحاسبي بعد الحدث (Pope & Walker, 2003)، واللاتماثل بتوقيت الدخل (Basu, 1997).

## 2) التحفظ المحاسبي غير المشروط (Unconditional Accounting Conservatism)

يدل التحفظ المحاسبي غير المشروط على أنه الإبلاغ عن قيمة دفترية منخفضة لحقوق المساهمين والحاصلة من تسارع الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالأرباح، بمعنى انخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين عن القيمة السوقية (Pope & Walker, 2003).

في حين عرف (Beaver & Ryan, 2005) التحفظ المحاسبي غير المشروط بأنه ذلك الجانب من المعالجة المحاسبية التي تحدد القيم الدفترية للأصول أو الالتزامات والتي تكون أقل من القيمة السوقية خلال عمرها، ومن الجدير ذكره أن هذا النوع من التحفظ قد ورد في الدراسات السابقة بمسميات أخرى مثل، التحفظ المحاسبي للميزانية العمومية (Chandra, 2011)، والتحفظ المحاسبي قبل الحدث (Pope & Walker, 2003).

## الحاكمية المؤسسية

لا يوجد تعريف متفق عليه بين كافة الاقتصاديين والقانونيين على المستوى العالمي للحوكمة، وهذا ما تؤكد عليه موسوعة Corporate Governance Encyclopedia من حيث الافتقار إلى تعريف موحد لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، ولكن يمكن القول إن ماهية مفهوم حوكمة الشركات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة.

لقد وردت العديد من التعريفات للحاكمية المؤسسية، من أشهرها تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها "مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضاً أسلوب متابعة الأداء" (OECD Report, 2004, P1).

أما (الخطيب والقشبي، 2006، ص 7-43) عرفها على أنها "مجموعة من الآليات والإجراءات، والنظم،

والقرارات، التي تضمن كلاً من الانضباط والشفافية والعدالة، ومن ثم تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، وبما يحقق أفضل منافع ممكنة لجميع الأطراف، والمصلحة للمجتمع ككل“.

وقد عرف (Freeland,2007) ( الحاكمية المؤسسية بأنها حالة أو عملية أو نظام يحمي سلامة كافة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركة، كما تعد حوكمة الشركات بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الإشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها، وهي مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين.

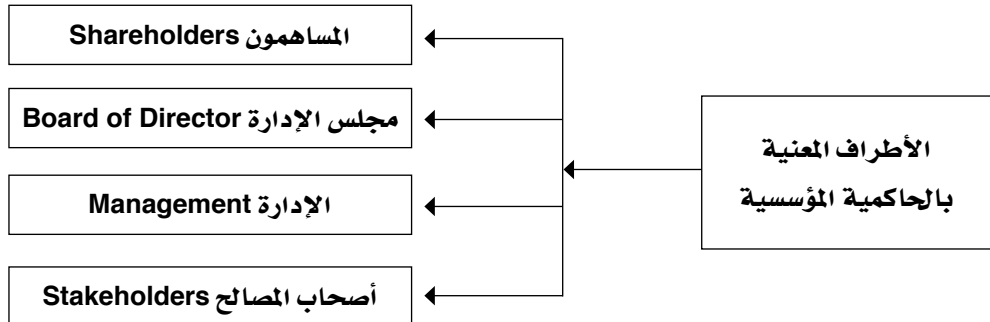
في حين (Williamson,1999) عرف الحاكمية المؤسسية بأنها إستراتيجية تتبناها المنظمة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية. وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها، ولها من الهيكل الإداري والأنظمة واللوائح الداخلية ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بمنأى من تسلط أي فرد فيها وبالقدر الذي لا يتقارب مع مصالح الفئات الأخرى ذات العلاقة.

إن مفهوم الحاكمية المؤسسية ومن خلال التعريفات السابقة التي تم عرضها لا تعطي مفهوماً محدداً، لذا يمكن القول أن الحوكمة هي عبارة عن نظام يتم من خلاله تنفيذ الحكم الرشيد للمؤسسات من خلال تنفيذ وسائل الرقابة واعتماد الإفصاح والشفافية للحفاظ على مصالح المؤسسة والمساهمين وغيرهم من ذوي المصلحة.

#### الأطراف المعنية بالحاكمة المؤسسية

هناك أربعة أطراف رئيسة تتأثر وتتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد كما يوضح الشكل رقم (1).

#### الأشكال والجداول



شكل (1) الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات



## أهمية حوكمة الشركات

تزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لزيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لمستخدميها خاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية، حفاظاً على حقوقهم. وفي الآونة الأخيرة تعاطفت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والحصافة القانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات، ويحقق إتباع القواعد السليمة لحوكمة الشركات (سليمان، 2006، ص98).

- 1 - تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.
- 2 - رفع مستويات الأداء للشركات وما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
- 3 - جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.
- 4 - زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة العالمية وفتح أسواق جديدة لها.
- 5 - الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.
- 6 - زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع.

## أهداف ومرتكزات الحوكمة المؤسسية

تسمى حوكمة الشركات السليمة إلى تحقيق العديد من الأهداف وتمنح العديد من المميزات، فالحاكمة المؤسسية الجيدة توفر لمجلس الإدارة الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي هي في مصلحة المؤسسة، وتسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المؤسسات على استغلال مواردها بكفاءة. تسعى حوكمة الشركات نحو منع التلاعب والتعريفات والخداع وتخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال آليات تحقق إحكام الرقابة والسيطرة على جميع الوحدات الاقتصادية، وتحقيق مصالح مختلف الأطراف. (زيدان، 2005).

يبين (سليمان، 2008) أهداف حوكمة الشركات في حماية مصالح المساهمين بالدرجة الأولى، وتحقيق العدالة في معاملتهم، وحماية حقوق أصحاب المصالح المختلفة في المنشأة، وتوفير المعلومات الخاصة بالمؤسسة، ووضع إستراتيجية واضحة للمؤسسة تعمل على تحقيق أهدافها، وتؤدي الحوكمة المؤسسية إلى ترشيد ممارسات المديرين ومجلس الإدارة، وترشيد ممارسات المحاسبين العاملين بالشركات ومراقبي الحسابات، وما يقومون به من أعمال لإظهار المراكز المالية للشركات، وكذلك ترشيد ممارسات المستثمرين وما يقومون به من تأثير على قرارات الاستثمار داخل الشركة، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق الحوكمة لأهدافها التي تتمثل في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وزيادة معدل النمو الاقتصادي، وزيادة ثقة المستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية في المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات (Eugene & Jensen, 2009).

وترتكز الحاكمية المؤسسية على ثلاث ركائز أساسية: الركيزة الأولى هي السلوك الأخلاقي الذي يتضمن الالتزام بالأخلاقيات الحميدة وقواعد السلوك المهني الرشيد، والتوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، والشفافية عند تقديم المعلومات، والقيام بالمسؤولية الاجتماعية. الركيزة الثانية الرقابة والمساءلة، وتحقق من خلال تفعيل دور أصحاب المصالح في نجاح المؤسسة وتشكيل أطراف رقابية مباشرة ك لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي وتفعيل دور التدقيق الخارجي، بالإضافة إلى تفعيل رقابة الأطراف الأخرى كالموردين والعملاء. الركيزة الثالثة لحاكمية الشركات هي إدارة المخاطر من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر للإفصاح عنها وتوصيلها إلى المستخدمين وذوي العلاقة بالمنشأة (حماد، 2004).

### مبادئ الحاكمية المؤسسية

ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999م، إلا أن المنظمة قامت بمراجعة هذه المعايير وعدلتها في العام 2004 فأصبحت بذلك ستة معايير بدلا من خمسة (OECD Report, 2004, P 6):

1) ضمان حماية حقوق المساهمين، وذلك بإتاحة المجال لنقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على العوائد والأرباح ومراجعة القوائم المالية وحققهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات والاطلاع على السجلات بكل شفافية، وبما يضمن لهم ممارسة حقوقهم كاملة.

2) المساواة في المعاملة للمساهمين، وتعنى المساواة بين حملة الأسهم، وحققهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وبالتالي إتاحة المجال للمساهمين للحصول على تعويض فعلي عند المساس بحقوقهم.

ووفقاً لدراسة (Zingales, 1997) فإن الأشكال المختلفة للعقود بين الشركة من جهة وأطراف المصالح من جهة أخرى هي بمثابة حجر الأساس لتنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالقدر الذي يعمل على ضمان حقوق الطرفين.

3) ضمان الحقوق القانونية لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات، يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يحددها القانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

4) الإفصاح والشفافية عن المعلومات المهمة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

5) تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة، وهو أمر في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بهيكل مجلس الإدارة وواجباته

القانونية، وكيفية اختيار الأعضاء وتحديد مهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. (6) ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، ذلك أنه دون توافر إطار محكم وآليات محددة تُسير آليات وقواعد العمل سيبقى الحديث عن حوكمة فاعلة مجرد تظهير يصعب قياس فاعليتها أو تطبيقها بالشكل المطلوب.

### العلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي

إن التحفظ المحاسبي يساهم في دعم الحوكمة ضد الممارسات الانتهازية للإدارة حال ممارسة إستراتيجية إدارة الأرباح لتعظيم منفعتها على حساب الأطراف الأخرى المرتبطة بتعاقدات مع المنشأة. (Watts, 2003) انه وفقاً لتفسير مفهوم التحفظ، فالإسراع بالاعتراف بالخسائر يوفر معلومات لمجلس الحوكمة لفحص والتحقق من تلك الخسائر ومن ثم اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة من استبعاد للمشروعات الفاشلة أو عزل المديرين المتسببين في تلك الخسائر.

ويستند الافتراض الأساسي للعلاقة بين الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي إلى أن كليهما يساهم في المحافظة على مصالح الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة؛ فقد بينت دراسة (Lara et al, 2009) أن مستويات الحاكمية المؤسسية المرتفعة يتبعها ارتفاع في مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، وقد بحثت دراسة (Lafond & Roychowdhury, 2008) بالعلاقة بين ملكية الإدارة لأسهم الشركة كأحد مؤشرات الحاكمية المؤسسية وتحفظ التقارير المالية، إذ إن انفصال الملكية عن الإدارة تسببت في نشوء مشكلة الوكالة بين الملاك والمدراء، لذا فإن التحفظ المحاسبي يعتبر آلية محتملة لمعالجة هذه المشكلات، وقد افترضت هذه الدراسة أن زيادة ملكية الإدارة لأسهم الشركة يساهم في زيادة حدة مشكلة الوكالة وبالتالي تزداد الحاجة للتحفظ المحاسبي.

اختبرت دراسة (Labo, et al, 2008) اثر كل من معدلات النمو في الشركة وآليات الحوكمة بها على التحفظ المحاسبي، وتم استخدام نموذج (Basu, 1997) في قياس التحفظ المحاسبي. وأوضحت النتائج الإحصائية للدراسة أن الشركات الأقل نمواً تكون أكثر تحفظاً في القوائم المالية من الشركات الأكثر نمواً، كما أن الشركات التي تتصف بدرجة عالية من الحوكمة تكون مساحة الاختيار المحاسبي منخفضة، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لهذه الشركات.

أما دراسة (Lara et al., 2007) فقد بحثت في العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة كأحد مؤشرات الحاكمية المؤسسية والتحفظ المحاسبي، حيث تساءلت هذه الدراسة فيما إذا كانت الشركات التي تتميز بأقل تأثير للمدير التنفيذي في قرارات مجلس الإدارة (مستوى مرتفع من الحاكمية) تتمتع بمستويات مرتفعة من التحفظ المحاسبي مقارنة مع الشركات التي يملك المدير التنفيذي فيها سلطات واسعة للتأثير في قرارات مجلس الإدارة، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تتمتع بمجلس إدارة قوي تستخدم التحفظ المحاسبي كأحد آليات الحاكمية المؤسسية، وكذلك فقد توصلت دراسة (Krishnan and Visvanathan, 2008) إلى أن لخبرة لجنة التدقيق إحدى أركان التحكم المؤسسي أثراً في زيادة درجة التحفظ المحاسبي، وذلك بسبب الدور الذي تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي

تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلاً عن دورها في التأكد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

ويتضح مما سبق أن هناك فوائد عديدة للحفاظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية، وتتمثل في تقليل الحوافز الانتهازية للمديرين عند إعلانهم عن نتائج متفائلة، ويزيد من مراقبة العقود، ويقلل من تكاليف التقاضي، وترتبط الحاجة إلى الحفاظ المحاسبي بالحاجة إلى زيادة الموثوقية بالمعلومات المحاسبية، حيث أن الحفاظ في الإعلان عن النتائج الجيدة سيزيد المعلومات المحاسبية ثقة وقدرة على التنبؤ بالمستقبل.

### الدراسات السابقة

حظي موضوع الحفاظ المحاسبي بالأهتمام من العديد من الباحثين والأكاديميين، وفيما يلي أبرز الدراسات التي تناولت موضوع الحفاظ المحاسبي:

#### دراسة ياسين (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الحفاظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية العاملة في الأردن. قام الباحث بتنفيذ الدراسة على البنوك التجارية الأردنية والمدرجة في سوق عمان المالي والمصنفة كبنوك تجارية حسب تصنيف دليل الشركات الأردنية في بورصة عمان للفترة ما بين عام 1996 وعام 2005 وقد بلغ مجتمع الدراسة (13) بنكاً، وقد تم إجراء مسح شامل لها، وكان عدد المشاهدات الكلية (130) مشاهدة بنك/ سنة، استبعد منها (29) مشاهدة إما لعدم توفرها أو لكونها مشاهدة شاذة، ليصبح المجموع النهائي لمشاهدات الدراسة (101) دراسة استخدم الباحث نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية ونسبة المستحقات إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية وغير المتكررة والعمليات غير المستمرة كمقياسين للحفاظ، في حين استخدم مدى الالتزام بتعليمات الإفصاح كمقياس لجودة الإفصاح، وهيكل مجلس الإدارة كمقياس للحاكمة المؤسسية، توصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً للحفاظ في السياسات المحاسبية على جودة الإفصاح عن البيانات المالية، وأن هذا الأثر يكون طردياً في بعض الأحيان وعكسياً في البعض الآخر، وعند إدخال متغير الحاكمية المؤسسية ضمن التحليل لم يكن له تأثير جوهري على العلاقة بين مستوى الحفاظ وجودة الإفصاح.

#### دراسة شتيوي (2010)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الفروق في حجم ممارسات الحفاظ المحاسبي المرتبطة بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية لسنة 2006، وبمخاطر الدعاوي القضائية وفرض الجزاءات من قبل هيئة سوق المال، بين الشركات المتهمه ظاهرياً بالتلاعب والشركات غير المتهمه بالتلاعب. يتكون مجتمع الدراسة من 430 شركة مقيدة بالبورصة في يناير 2008، تم شطب قيد 57 شركة منها خلال العام ليصبح عدد للشركات المقيدة في البورصة 373 شركة في ديسمبر 2008. وبالتالي يصبح الحجم الكلي للشركات غير المتهمه بالتلاعب 373 شركة، والحجم الكلي للشركات المتهمه ظاهرياً بالتلاعب

57 شركة.

فيما يتعلق بالشركات غير المتهمه بالتلاعب، تم استخدام عينة من 50 شركة (تمثل 373 شركة غير متهمه بالتلاعب، بنسبة 14 %) الأكثر نشاطا خلال عام 2008. استخدم الباحث منهجيتين مختلفتين، منهجية تعتمد على نموذج (Basu, 1997) في قياس لامتالية توقيت الاعتراف المحاسبي كمقياس للحفاظ المحاسبي، ومنهجية تعتمد على استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمقياس للحفاظ المحاسبي. وقد أظهرت نتائج الدراسة عن ارتباط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بعلاقة إيجابية جوهرية إحصائيا بالشركات المتهمه ظاهرياً بالتلاعب.

### دراسة حمدان (2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين اثنين، الأول هو قياس مستوى التحفظ المحاسبي في سوق الكويت للأوراق المالية، ودراسة مدى تمايز الشركات فيه من حيث تحفظ تقاريرها المالية تبعاً لحجمها ومدى ربحيتها ونشاطها، أما الهدف الثاني فقد تمثل في دراسة دور الحاكمية المؤسسية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي. استعانت الدراسة بنموذج (Basu, 1997) الذي يعتبر من أكثر الطرق استخداماً في قياس التحفظ المحاسبي، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، كما أظهرت النتائج عدم وجود دور للحاكمية المؤسسية في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي.

### دراسة عبد الملك (2012)

هدفت هذه الدراسة لقياس دور حوكمة الشركات في المحافظة على التحفظ المحاسبي والحد من الممارسات المتحررة للإدارة في المفاضلة بين السياسات البديلة والتعرف على علاقة التحفظ المحاسبي بسياسات إدارة الأرباح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (BTM) القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، كما تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد لقياس العوامل المؤثرة على ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي، وتمثلت عينة الدراسة من جميع الشركات المدرجة في سوق الأسهم المصري لسنة 2007. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن حوكمة الشركات تؤثر على القوائم المالية وتمنع التقارير الاحتيالية من خلال التحفظ المحاسبي، وإن أكثر قواعد حوكمة الشركات التي تؤثر إيجابيا على التحفظ المحاسبي هي استقلالية مجلس الإدارة. وتوصلت الدراسة أيضا بأن المساءلة القانونية تقدم بعض التفسير لزيادة الطلب على التحفظ المحاسبي، وإن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة للأخبار السيئة وضعف الاستجابة للأخبار الجيدة.

### دراسة (Welker et. Al.,2004)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة الترابط بين التحفظ المحاسبي على الأرباح والتحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية وعرض الخسائر المتوقعة أكثر من عرض الأرباح المتوقعة في القوائم المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام نموذجين الأول: (Basu, 1997) لقياس التحفظ على الأرباح، وتم استخدام

في التحليل لقياس ترابط علاقة المتغيرات، وتكونت عينة الدراسة (119983) شركة من الشركات الأمريكية، وتم استخدام النموذج الثاني: (MTB) القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في الميزانية العمومية وعلاقته مع كل من الأرباح والتدفق النقدي من النشاط، وتمثلت عينة الدراسة من (29200) شركة وتم تطبيق النموذجين خلال الفترة 1970-2001. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي في الأرباح والتحفظ المحاسبي في الميزانية العمومية. وكذلك أيضا إن الشركات ذات الأخبار السيئة لديها تحفظ أكبر من الشركات التي لديها أخبار جيدة. وأن هناك (16226) شركة كانت القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية فيها أقل من واحد وهي أكثر تحفظ من الشركات التي كانت القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أكثر من واحد وبلغ عددها 16227 شركة. يوصي الباحث بدراسة أثر العلاقات التعاقدية والدعاوي القضائية على التحفظ المحاسبي، وأثر التحفظ ذاته على تسوية التعاقدات المالية بعد التعاقد وعلى جودة الأرباح المحاسبية.

#### دراسة (Bauwhede,2007)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التحفظ المحاسبي في عقود الدين، من خلال فحص التأثيرات المختلفة للتحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط على كفاءة عقود الدين وتأثيراتها على تكلفة الدين، حيث فرضت الدراسة أن تكلفة الدين تنخفض بوجود التحفظ المشروط وتزداد تكلفة الدين بوجود التحفظ غير المشروط، وقامت الدراسة باستخدام نموذج (Basu,1997) للتنبؤ بالتحفظ المحاسبي، وقد تم تجميع بيانات السلاسل الزمنية والبيانات القطاعية، من خلال دراسة الشركات الأمريكية الكبرى لفترة بين (2003-1999) وشملت الدراسة ((1397 شركة مختلفة. وجدت الدراسة أن هناك اختلافات كبيرة بين الصناعات بالاعتراف بالخسائر، وكان الحد الأدنى لقيمة تقدير جميع السلاسل الزمنية والقطاعية لزيادة الاعتراف بالخسائر هي 0.09، والحد الأعلى هو 0.43 بانحراف معياري 0.07. وأيضاً الحد الأدنى لتقدير جميع السلاسل الزمنية والقطاعية لتوقيت الاعتراف بالخسائر هو 0.09 والحد الأعلى للقيمة هو 0.37 بانحراف معياري 0.06، متوسط القيمة لزيادة الاعتراف بالخسائر عبر الشركات 0.21 للانحدار المجمع (( Pooled regressions 0.24 للانحدار القطاعي السنوي (annual cross-sectional regressions)، وأيضاً وجدت الدراسة علاقة ارتباط موجبة بين الانحدار المجمع وزيادة الاعتراف بالخسائر كانت 0.69 التحفظ المحاسبي غير المشروط وبين الانحدار المجمع كانت 0.98. وأيضاً وجدت الدراسة علاقة ارتباط موجبة بين توقيت الاعتراف بالخسائر وزيادة الاعتراف بالخسائر (كلاهما يقيس التحفظ المحاسبي المشروط)، وعلاقة ارتباط سلبية بين التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط. وتوصلت الدراسة إلى أن تكلفة الدين تكون أقل من معدل الائتمان للشركات في الصناعات باستخدام التحفظ المحاسبي المشروط، بينما تكلفة الدين تكون أكبر من معدل الائتمان للشركات في الصناعات باستخدام التحفظ المحاسبي غير المشروط.

#### دراسة (Kung et.al 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص درجة التحفظ المحاسبي في الشركات الصينية المدرجة في بورصة هونج كونج والشركات الصينية غير المدرجة فيها والعاملة في نفس البيئة ومدرجة في أسواق خارجية، ولتحقيق أهداف هذه

الدراسة تم استخدام نموذج (( Basu,1997) كما هو وبدون أي تعديل لقياس التحفظ المحاسبي من خلال سرعة استجابة الشركات للأنباء السيئة والأنباء الجيدة، تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد لقياس العوامل المؤثرة على ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي وتأثيرها على الدخل في القوائم المالية، وقد تم تجميع بيانات السلاسل الزمنية والبيانات القطاعية، من خلال دراسة الشركات المدرجة في بورصة هونج كونج والشركات المدرجة في بورصة شنجهاي وخلال الفترة (2006-2008)، وتكونت عينة الدراسة من (7310) شركات صينية مدرجة في بورصة شنجهاي، وتكونت عينة الدراسة أيضا من (232) شركة صينية مدرجة في بورصة هونج كونج. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك درجة كبيرة في ممارسة مفهوم التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة هونج كونج، وسرعة استجابة الشركات المدرجة في البورصة للأنباء السيئة أعلى من سرعة استجابة الشركات غير المدرجة في البورصة، وقد أظهرت نتائج الدراسة بأنها مطابقة لأغلب الدراسات التي تمت في روسيا وفيتنام وشرق أوروبا، وهذا يعود إلى تشابه النظام الاقتصادي المستخدم وهو النظام الاشتراكي. توصي الدراسة بدراسة أثر العلاقات التعاقدية والدعاوي القضائية على التحفظ المحاسبي، ودراسة عوامل أخرى مؤثرة على التحفظ المحاسبي كجودة الأرباح.

#### دراسة ( Hamdan,2011)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه في جميع الشركات المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، وعددها (50) شركة للفترة (2005-2008م)، مستخدمة في ذلك نموذج (Basu,1997) ومدخل القيمة الدفترية للقيمة السوقية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن التقارير المالية الصادرة عن الشركات البحرينية تتميز بالتحفظ، وقد أكدت هذه النتيجة من خلال استخدام مدخلين مختلفين لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. أما عن تباين الشركات البحرينية في مستوى تحفظ تقاريرها المالية تبعاً لحجمها، فقد بينت النتائج أن الشركات كبيرة الحجم أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية من الشركات صغيرة الحجم، ويعزى ذلك إلى رغبة الشركات الكبيرة في تجنب التكاليف السياسية التي تنشأ جراء الإعلان عن أرباح عالية أو قيم كبيرة للأصول، وبسبب زيادة رقابة الجهات الحكومية والمحللين الماليين لها، وارتفاع مستويات حوكمة الشركات فيها أكثر من الشركات صغيرة الحجم، كما بينت نتائج هذه الدراسة أن كلاً من الشركات ذات المديونية المرتفعة أو ذات المديونية المنخفضة تتميز تقاريرها المالية بالتحفظ، غير أن الشركات ذات المديونية المرتفعة كانت أكثر تحفظاً، وهذا يشير إلى قوة الضغط الممارس من قبل الدائنين على إدارة الشركة للتحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول. وأخيراً فقد بحثت الدراسة في مدى تمايز القطاعات الاقتصادية في البحرين من حيث تحفظ تقاريرها المالية في هذا الصدد، حيث وجد أن قطاع الخدمات أكثر تحفظاً من القطاع المالي.

#### دراسة ( Hamdan,2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد البيانات المالية من قبل الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وكذلك تهدف هذه الدراسة في البحث في العوامل التي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي في هذه الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الشركة، عقود الدين، نوع القطاع التي تنتمي

إليه الشركة. لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نموذج (Basu 1997) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي. عينة الدراسة تتكون من 225 شركة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. لقياس متغيرات الدراسة تم الاستعانة بالبيانات المالية المنشورة للشركات لموضوع البحث في نهاية عام 2009. أظهرت نتائج الدراسة أن سوق الكويت للأوراق المالية نجح في إجبار الشركات الكويتية لتقديم مستوى معقول من التحفظ المحاسبي. كما أظهرت النتائج أن الشركات صغيرة الحجم هي أكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية من الشركات كبيرة الحجم، وكذلك كان لعامل المديونية أثر في مستوى التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، كانت الشركات لديها ديون أقل أكثر تحفظاً من الشركات التي لديها ديون أعلى. كما وجدت الدراسة أن القطاع المالي في بورصة الكويت هي الأكثر تحفظاً في سياساتها المحاسبية.

### دراسة (Khosroshahi, et.al.,2012)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي في البيانات المالية في الشركات المدرجة في بورصة طهران. تم اختيار 99 شركة من الشركات المدرجة في بورصة طهران لقياس متغيرات الدراسة تم الاستعانة بالبيانات المالية للشركات لموضوع البحث من عام 2003-2009. ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام مدخلين وذلك لقياس مستويات التحفظ المحاسبي وهما نموذج (Basu, 1997) ونموذج نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية. وقد قامت الدراسة باختبار اثر العوامل التالية: حجم الشركة، وعقود الدين، على مستوى التحفظ المحاسبي. تم تقسيم أحجام الشركات إلى قسمين الشركات الكبيرة والصغيرة وذلك على أساس إجمالي الأصول في الشركات، أيضاً فيما يتعلق بعقود الدين، تم تقسيم الشركات إلى مجموعتين حسب ارتفاع وانخفاض الرفع المالي. أهم النتائج التي تم التوصل إليها، أن استخدام نموذج (Basu 1997) لقياس التحفظ المحاسبي اظهر أن الشركات المدرجة في بورصة طهران لديها مستوى معقول من التحفظ المحاسبي، أن الشركات كبيرة الحجم لديها تحفظ محاسبي أكثر من الشركات الصغيرة. وكذلك اظهر نموذج نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية أن هنالك تحفظاً في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران. وبالإضافة لذلك إن عقود الدين لها تأثير على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وإن الشركات ذات الرفع المالي الأعلى أكثر تحفظاً.

### منهجية الدراسة

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة بالأساليب الإحصائية الملائمة واستخدام البرنامج الإحصائي Minitab لتحليل بيانات الدراسة واختبار صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها.

### فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها، يمكن صياغة فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة الحيطة والحذر للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات.



## مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك التجارية الأردنية المتداولة أسهمها في سوق عمان المالي والموضحة في الشكل (1)، والبالغ عددها 13 بنكاً (بورصة عمان، www.exchange.jo)، وستتم دراسة المجتمع بكامله. وفيما يلي جدول يتضمن كشف بقطاع الدراسة والمتمثل بالبنوك التجارية الأردنية (البنك المركزي الأردني، 2013).

جدول رقم (1) كشف لقطاع الدراسة المتمثل بالبنوك التجارية الأردنية

اسم البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع داخل المملكة بما فيها المركز الرئيسي	عدد الفروع خارج المملكة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	109	13
بنك الأردن	1960	66	13
البنك العربي	1930	73	104
البنك الأهلي الأردني	1956	51	6
البنك الأردني الكويتي	1977	44	2
بنك القاهرة عمان	1960	69	19
بنك سوسيته جنرال	1993	16	-
بنك الاستثماري	1989	9	-
بنك المؤسسة العربية المصرفية	1989	27	-
بنك الإتحاد	1991	30	1
بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	12	1
بنك التجاري الأردني	1978	27	4
بنك المال الأردني	1996	13	-

## مصادر بيانات الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها، تمّ جمع البيانات بالطرق الآتية:

(1) المصادر الأولية: تتمثل بالقوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية من عام 2005-2013.

(2) المصادر الثانوية: وتتمثل بالكتب والدوريات العربية والإنجليزية والمقالات بالإضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع والنشرات اليومية لسوق عمان المالي والمودعة في مكتبة السوق.

## متغيرات الدراسة

## المتغير التابع

الحيطة والحذر

## المتغير المستقل

الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

### التعريفات الإجرائية

إن أهم المفاهيم والتعريفات الواردة في البحث تتمثل بما يأتي:

- **الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) Accounting conservatism**: ينظر لهذا المفهوم الذي يشكل جوهر هذه الدراسة، على أنه يمثل قيماً على المعلومات المحاسبية، ويطلق عليه من قبل البعض مفهوم الحيطة والحذر أو التحفظ المحاسبي. ويقصد بهذا المفهوم "إظهار المحاسبين للقيمة الأقل من بين عدة قيم محتملة للأصول والإيرادات، والقيمة الأعلى من بين عدة قيم محتملة للالتزامات والمصروفات وضرورة الاعتراف بالمصروفات بأقصر فترة ممكنة، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لأطول فترة ممكنة" (دهمش، 1995، ص 79).
- **نموذج Basu**: هو نموذج لقياس التحفظ المحاسبي يعتمد على دراسة العلاقة بين الربح المحاسبي وكل من الأسعار وعائدات الأسهم، حيث ركز على المحتوى المعلوماتي لكل من الأرباح والأسعار السوقية للأسهم. اعتمد نموذج (Basu, 1997) على الانحدار العكسي لمعادلة (Beaver et al, 1980) حيث يقوم على استخدام أشارات العوائد السوقية كممثل عن الأنباء السارة وغير السارة فيتم التمييز بين المنشآت وفق إشارة العائدات التي تحققها، وكما يتضح من خلال دالة الانحدار التالية:

$$X_{it}^i / P_{it-1} = \alpha + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} * DR_{it}) + U_{it}$$

حيث:

$X_{it}^i / P_{it-1}$ : نسبة ربحية السهم للشركة (i) في نهاية السنة المالية على سعر السهم في بداية السنة المالية.

$\alpha$ : ثابت علاقة الانحدار.

$R_{it} = (R_{it} - \bar{R}_i)$ : العوائد السوقية للسهم للفترة (سواء الموجبة أو السالبة).

$DR_{it} = (DR_{it} - \bar{DR}_i)$ : متغير ثنائي بقيمة (1) إذا كان العائد سالب، أو بقيمة (صفر) لغير ذلك.

$DR_{it} * R_{it}$ : حاصل ضرب المتغير الثنائي في العائد.

$U_{it}$ : مقدار التغيرات العشوائية التي لا يفسرها النموذج.

$\beta$ : معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

- **حوكمة الشركات (C.G)**: مجموعة القواعد والإجراءات التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والمساهمين، وأصحاب المصالح الآخرين، وكذلك المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة (سليمان، 2006، 15).

### أساليب اختبار فرضية الدراسة

لاختبار هذه الفرضية سيتم دراسة وتحليل مدى اختلاف مؤشرات التحفظ بين البنوك التجارية الأردنية المقيدة في سوق عمان المالي على مدار الفترة 2005 وحتى عام 2013، وذلك من خلال اختبار مدى اختلاف مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام بعد الإلزام بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، مع العلم بأنه تم إلزام البنوك من قبل البنك المركزي بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات بتاريخ 2007/12/31، مقارنة بمستوى التحفظ قبل الإلزام بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات.

سيتم استخدام نموذج (1997) Basu المعدل والظاهر بالمعادلة رقم (1) للحصول على معاملات الانحدار لكل سنة من سنوات الدراسة، ثم مقارنة كل من متوسطات ووسيطات الثلاث سنوات الأولى (الفترة الأولى) قبل الإلزام مع متوسطات ووسيطات الست سنوات الأخيرة (الفترة الأخيرة) بعد الإلزام لعمل اختبار الفرق بين مجموعتين للوقوف على التغيير الجوهرية في مستوى التحفظ المحاسبي خلال الفترتين للتأكد من مدى وجود اختلاف جوهري في مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام بين البنوك التجارية الأردنية موضوع البحث.

$$X_{it} / P_{it-1} = \alpha + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} * DR_{it}) + \beta_4 CG_{it-1} + \beta_5 CG_{it-1} * R_{it} + \beta_6 CG_{it-1} * DR_{it} + \beta_7 CG_{it-1} * R_{it} * DR_{it} + U_{it} \dots\dots\dots(1)$$

### تحليل النتائج

#### الإحصاء الوصفي للمتغيرات

فيما يلي النتائج الإحصائية للدراسة، كما تُفسر هذه النتائج بالنسبة للتحفظ المحاسبي.

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الوسط الحسابي لنصيب السهم من الربح (EPS يساوي (0.6615) وبانحراف معياري (0.9104). أما المتوسط الحسابي فيساوي (0.2640)، كما أن القيمة الصغرى لنصيب السهم من الأرباح تساوي (0.013) والقيمة العظمى (4.67). كما أن المدى الربعي IQR يساوي (0.5397) حيث يشير إلى وجود 50% من المشاهدات في العينة المختارة تنحصر قيمتها بين (0.1378) و(0.6775).

الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات الرئيسة في الدراسة

Variable	(EPS)	R(it)	ln(R(it))
Mean	0.6615	3717749	12.761
St. Dev	0.9104	5377973	5.909
Variance	0.8289	13 <sup>^</sup> 10x2.89226	34.913
Min	0.013	-1	-4.736
Q1	0.1378	0	13.675
Median	0.2640	2249438	14.790
Q3	0.6775	5718252	15.650
Max	4.6700	35872785	17.395
IQR	0.5397	5718252	1.974

إن الوسط الحسابي للعوائد (R) يساوي (3717749) وبانحراف معياري (537797). كما أن القيمة الصغرى للعوائد تساوي (-1) والقيمة العظمى (2249438). كما أن المدى الربعي للعوائد يساوي (5718252) ومتوسط حسابي (2249438)، بما أن قيمة الوسط الحسابي أكبر من قيمة المتوسط الحسابي، فإن ذلك يدل على أن العينة تميل إلى اليمين. وللحصول على عينة موزعة توزيعاً طبيعياً سيتم أخذ اللوغاريتم الطبيعي للعوائد. بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للعوائد، نجد أن الوسط الحسابي للعوائد (In R(it)) يساوي (12.761) وبانحراف معياري (5.909) ومتوسط حسابي (17.790) كما أن القيمة الصغرى تساوي (-4.736) والقيمة العظمى (17.395) كذلك، فإن المدى الربعي يساوي (1.974). من السابق نلاحظ تحسن البيانات واقترابها للتوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة المتوسط الحسابي والوسط الحسابي متقاربة.

أما الجدول رقم (3)، فيبين عدم وجود ارتباط خطي ذو أهمية بين العوائد (R) ونصيب السهم من الربح (EPS)، حيث أن معامل الارتباط (Pearson correlation) يساوي (-0.043) وهي قيمة سالبة قريبة من الصفر. ليست ذا قيمة إحصائية جوهرية حيث أن (P-value =0.668).

جدول رقم (3) الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

		R	EPS
R	Pearson Correlation	1	-0.043
	Sig. (2tailed)		0.668
	N	104	104

### اختبار فرضية الدراسة

نصت فرضية الدراسة على: ”عدم توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة الحيطة والحذر للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات“.

وسيتم استخدام نموذج (Basu 1997) المعدل كأساس لقياس أثر تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية، ودرجة التحفظ المحاسبي قبل الإلزام بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات. مع العلم بأنه تم إلزام البنوك من قبل البنك المركزي بالقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات بتاريخ 2007/12/31.

أيضا سيستخدم نموذج (Basu 1997) المعدل للحصول على معاملات الانحدار لكل سنة من سنوات الدراسة، ثم مقارنة ثلاثة سنوات الأولى (2005-2006-2007) قبل الإلزام مع الست سنوات الأخيرة (2008-2013) بعد الإلزام لعمل اختبار الفرق بين المجموعتين للوقوف على التغيير الجوهري في مستوى التحفظ المحاسبي خلال الفترتين للتأكد من مدى وجود اختلاف جوهري في مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام بين البنوك التجارية الأردنية موضوع البحث.

### قياس التحفظ المحاسبي قبل تطبيق حوكمة الشركات

يظهر الجدول رقم (4) استخدم نموذج 1997 (Basu) كأساس لاختبار مستوى التحفظ المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية قبل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، حيث تم قياس معدل الاستجابة الإضافية للأنباء السيئة بالمقارنة بالأنباء الجيدة من خلال معامل الانحدار  $(\beta_3\beta_2)$  الذي يخص المتغير التفاعلي  $(R \times DR)$  ويتكون من حاصل ضرب العائد  $(R)$  والمتغير الوهمي  $(DR)$ .

حيث يستخدم نموذج Basu عوائد الأسهم كإشارة لطبيعة الأنباء، فيستخدم عوائد الأسهم الموجبة كمؤشر للأنباء الحسنة وعوائد الأسهم السالبة كمؤشر للأنباء السيئة.

ويتوقع أن يكون المعامل  $(\beta_3\beta_2)$  للمتغير التفاعلي  $(R \times DR)$  موجب في ظل ممارسات التحفظ المحاسبي ويتضح ذلك من الجدول رقم (4) حيث أن المعامل  $(\beta_3\beta_2)$  للبنوك النشطة يبلغ  $(0.2597)$  وبالرغم من أن هذا المعامل موجب فإنه ليس جوهرياً، حيث أن  $(P\text{-value} = 0.141)$  عند مستوى  $(0.05)$  وبالتالي عدم تمتع البنوك بمستويات جوهريّة من التحفظ المحاسبي. والطريقة الأخرى لقياس التحفظ المحاسبي تتمثل في قياس معامل التحديد  $(R^2)$  خلال فترات الأنباء السيئة إلى معامل التحديد  $(R^2)$  خلال فترات الأنباء الجيدة، حيث تقيس تلك النسبة القوة التفسيرية لنموذج انحدار الأرباح على عوائد الأسهم خلال فترات الأنباء السيئة والأنباء الجيدة، وذلك باستخدام نماذج انحدار منفصلة لعينتين من العوائد الموجبة والسالبة، وتوضح القوة التفسيرية  $(R^2)$  للعوائد الموجبة والسالبة بشكل منفصل، حيث يتوقع أن تكون  $(R^2)$  لفترات الأنباء السيئة أعلى من  $(R^2)$  لفترات الأنباء الحسنة في حالة زيادة حجم ممارسات التحفظ المحاسبي، ويوضح الجدول رقم (5) النتائج لعينة من العوائد الموجبة في البنوك التجارية الأردنية قبل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات، ويمثل الجدول رقم (6) النتائج لعينة من العوائد السالبة في البنوك التجارية الأردنية النشطة قبل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات.

جدول رقم (4) تقديرات التحفظ المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية من عام 2005-2007 قبل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات

Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.
	Coefficients	Std. Error		
Constant	-0.012	1.073	-0.01	0.991
R	-0.01493	0.07599	-0.02	0.846
DR	-0.104	1.112	-0.09	0.926
R×DR	0.2597	0.1719	1.51	0.141

Predictors:  $R_{it-1}$ ,  $DR_{it}$ ,  $R_{it} \times DR_{it}$   
 Dependent variable:  $X_{it} / Pit-1$

The regression equation is  
 $X_{it} / Pit-1 = -0.01 - 0.0149 R_{it} - 0.10 DR_{it} + 0.260 R_{it} \times DR_{it}$

Summary of Model					
Model	R square	Adjusted R square	Std. Error of the estimates		
1	16.8%	8.5%	0.377852		
ANOVA					
Model	Sum of square	Df	Mean squares	F	Sig.
Regression	0.8643	3	0.2881	2.02	0.133
Residual	4.2832	30	0.1428		
Total	5.1474	33			

يلاحظ من الجدولين (5 و6) أن القوة التفسيرية ( $R^2$ ) لفترات الأنباء السيئة تساوي (15.21%) أما بالنسبة لفترات الأنباء الجيدة ( $DR=0$ ) فإنها تساوي (0.24%) بالإضافة إلى ما سبق، فأن قيمة ( $Adjusted R square$ ) لعينة العوائد السالبة تبلغ (-1.75%) و( $Adjusted R square$ ) لعينة العوائد الموجبة تبلغ (-3.75%).

كما يتضح أن إحصائية ( $F$ ) ليست جوهرية للعينتين حيث أن ( $P-value=0.808$ ) لعينة العوائد الموجبة و( $P-value=0.387$ ) لعينة العوائد السالبة، وكلاهما أكبر من (0.05). إن نسبة ( $R^2$ ) للبنوك النشطة تبلغ ( $-1.75\% / -3.75\% = 0.467$ ) وهي أقل من الواحد الصحيح. تشير النتائج أعلاه عدم وجود أثر واضح في التحفظ المحاسبي للفترة الواقعة قبل الإلزامية بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات (CG).

الجدول رقم (5) نتائج لعينة من العوائد الموجبة في البنوك التجارية الأردنية قبل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات : DR=0

Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.
	Coefficients	Std. Error		
Constant	-0.0116	0.8569	-0.01	0.989
R	-0.01493	0.06071	-0.25	0.808

Predictor:  $R_{it-1}$   
 Dependent variable:  $X_{it}/P_{it-1}$   
 The regression equation is:  $X_{it}/P_{it-1} = -0.012 - 0.0149 R_{it-1}$

Summary of Model					
Model	R square	Adjusted R square		Std. Error of the estimates	
1	0.24%	-3.75%		0.301840	
ANOVA					
Model	Sum of square	Df	Mean squares	F	Sig.
Regression	0.00551	1	0.00551	0.06	0.808
Residual	2.27769	25	0.09111		
Total	2.28320	26			

الجدول رقم (6) نتائج لعينة من العوائد السالبة في البنوك التجارية الأردنية قبل تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات : DR=1

Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.
	Coefficients	Std. Error		
Constant	-0.1153	0.4912	-0.23	0.824
R	0.2447	0.2584	0.95	0.387

Dependent variable:  $X_{it}/P_{it-1}$   
 Predictors:  $R_{it-1}$   
 The regression equation is:  $X_{it}/P_{it-1} = -0.115 + 0.245 R_{it-1}$

Summary of Model					
Model	R square	Adjusted R square		Std. Error of the estimates	
1	15.21%	-1.75%		0.633319	
ANOVA					
Model	Sum of square	Df	Mean squares	F	Sig.
Regression	0.3597	1	0.3597	0.90	0.387
Residual	2.0055	5	0.4011		
Total	2.3652	6			

### قياس التحفظ المحاسبي بعد تطبيق حوكمة الشركات

يوضح الجدول رقم (7) قياس مستوى التحفظ المحاسبي للبنوك بعد تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات:

ويبين الجدول رقم (7) أن معامل الانحدار ( $\beta_3$ ) للبنوك التجارية الأردنية بعد تطبيق القواعد التنفيذية للحوكمة (0.8757) وذات قيمة جوهريّة إحصائية (P-value = 0.012) عند مستوى (0.05). وبالتالي توضح النتائج السابقة أن البنوك النشطة تتمتع بمستويات جوهريّة للتحفظ المحاسبي بعد التطبيق للقواعد التنفيذية للحوكمة بعد أن كانت البنوك النشطة لا تتمتع بمستويات جوهريّة من التحفظ المحاسبي قبل التطبيق للقواعد التنفيذية للحوكمة.

جدول رقم (7) تقديرات التحفظ المحاسبي للبنوك التجارية الأردنية من عام 2008-2013 بعد تطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات

Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.
	Coefficients	Std. Error		
Constant	0.869	2.133	0.41	0.686
R	-0.0898	0.1374	-0.65	0.517
DR	0.535	2.367	0.23	0.822
R×DR	0.8757	0.3348	2.62	0.012

Dependent variable:  $X_{it} / P_{it-1}$   
 Predictors:  $R_{it}$ ,  $DR_{it}$ ,  $DR_{it} \times R_{it}$   
 The regression equation is:  $X_{it} / P_{it-1} = 0.87 - 0.090 R_{it} + 0.53 DR_{it} + 0.876 DR_{it} \times R_{it}$

Summary of Model					
Model	R square	Adjusted R square	Std. Error of the estimates		
1	17.5%	12.2%	0.653914		
ANOVA					
Model	Df	Sum of square	Mean squares	F	Sig.
Regression	3	4.2575	1.4192	3.32	0.028
Residual	47	20.0973	0.4276		
Total	50	24.3548			

ولبيان الفروقات في درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات، تم استخدام اختبار (F-test) لتحديد الأهمية الإحصائية للفروقات بين معاملات الانحدار للفترة الواقعة قبل وبعد الإلزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، ومن الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة (F) للمتغير (R\*DR\*CG) تساوي (2.52) وليست ذات قيمة إحصائية جوهريّة حيث أن (P-value) تساوي (0.116).



جدول رقم (8) الفروق الجوهرية للمعامل ( $\beta$ ) للمتغير ( $R \times DR \times CG$ ) للفترات قبل وبعد الإلزام بتطبيق حوكمة الشركات لنموذج Basu المعدل

One-way ANOVA						
R×DR×CG versus (pre-adoption, post-adoption)						
		df	Sum of Squares	Mean of Squares	F	Sig.
R×DR×CG	Between Groups	1	1.277	1.277	2.52	0.116
	Within Groups	83	42.097	0.507		
	Total	84	43.374			

Individual 95% CIs For Mean Based on Pooled StDev  
 Level N Mean StDev --+-----+-----+-----+-----  
 After CG 51 -0.2502 0.9176 (-----\*-----)  
 Before CG 34 0.0000 0.0000 (-----\*-----)  
 --+-----+-----+-----+-----  
 -0.40 -0.20 -0.00 0.20  
 Pooled StDev = 0.7122

كما يمكن اختبار اثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات باستخدام النهج البديل الذي يعتمد على نموذج Basu المعدل.

والجدول رقم (9) يظهر نموذج Basu المعدل بعد إضافة المتغير حوكمة الشركات (CG) للنموذج الأساسي، حيث يمكن اختبار الفرضية (أثر حوكمة الشركات على التحفظ المحاسبي) باستخدام النهج البديل الذي يعتمد على نموذج Basu المعدل.

$$X_{it} / P_{it-1} = \alpha + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} \times DR_{it}) + \beta_4 CG_{it} + \beta_5 CG_{it} \times R_{it} + \beta_6 CG_{it} \times DR_{it} + \beta_7 CG_{it} \times R_{it} \times DR_{it} + U_{it}$$

وتم استخدام أسلوب القياس الثنائي، حيث أعطي للمتغير قيمة (1) عن الفترة اللاحقة لإلزامية التطبيق، وقيمة (صفر) عن الفترة السابقة لإلزامية التطبيق، حيث أن الفترة الواقعة قبل الإلزام تمتد من 2005 إلى نهاية 2007، بينما الفترة الواقعة بعد الإلزام تمتد من (2008-2013). (أما بالنسبة للمتغيرات الأخرى، فقد تم تعريفها مسبقاً، وهي نفس المتغيرات المعتمدة في نموذج Basu (1997) الأساسي.

إن معادلة الانحدار لنموذج Basu المعدل تم اختبارها بناءً على المشاهدات للبنوك التجارية الأردنية للفترة الواقعة بين (2005-2013)، أما المتغير الأكثر أهمية في المعادلة فهو ( $CG \times R \times DR$ ).

حيث أن معاملات الانحدار التفاعلية ( $\beta_7, \beta_6, \beta_5$ )، تقيس استجابة الأرباح إلى الأخبار السيئة بالمقارنة مع الأخبار الجيدة بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة للإلزامية التطبيق حوكمة الشركات.

$\beta_3$ : معامل الانحدار للمتغير (R×DR).

$\beta_7$ : معامل الانحدار للمتغير (R×DR×CG).

وكما هو متوقع، فإن معامل الاستجابة ( $7\beta$ ) للمتغير (R×DR×CG) موجباً، حيث أن قيمته تساوي (0.616) وقيمة (t) المحسوبة (1.60) ولكنه ليس ذا قيمة إحصائية جوهرية، حيث أن (P-value) تساوي (0.114).

أما بالنسبة لاختبار (F-test) في جدول رقم (9) للمتغير (R×DR×CG) فنلاحظ أن قيمة (F) للمتغير (R×DR×CG) تساوي (2.52) وليست ذا قيمة إحصائية جوهرية حيث أن (P-value) تساوي (0.116). جدول رقم (9) معادلة الانحدار لنموذج Basu المعدل بإضافة حوكمة الشركات (CG) باستخدام جميع البيانات في البنوك التجارية الاردنية خلال 2005-2013

Regression Analysis $X_{it}/P_{it-1}$ verses $R_{it}, DR_{it}, DR_{it} \times R_{it}, CG_{it}, DR_{it} \times CG_{it}, R_{it} \times CG_{it}, R_{it} \times DR_{it} \times CG_{it}$			
$X_{it}/P_{it-1} = \alpha + \beta_1 R_{it} + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 (R_{it} \times DR_{it}) + \beta_4 CG_{it} + \beta_5 CG_{it} \times R_{it} + \beta_6 CG_{it} \times DR_{it} + \beta_7 CG_{it} \times R_{it} \times DR_{it} + U_{it}$			
Variables	Coef	Sig	T
Intercept	-0.012	0.994	-0.01
R	-0.0149	0.895	-0.13
DR	-0.104	0.950	-0.06
R×DR	0.2597	0.314	1.01
CG	0.88	0.719	0.36
DR ×CG	0.639	0.808	0.24
R×CG	-0.0748	0.649	-0.46
R × DR ×CG	0.616	0.114	1.60
R <sup>2</sup>	21.8%		
S	0.562699		
R <sup>2</sup> -adjusted	14.6%		
The regression equation is $X_{it}/P_{it-1} = -0.01 - 0.015 R_{it} - 0.10 DR_{it} + 0.260 DR_{it} \times R_{it} + 0.88 CG_{it} + 0.64 DR_{it} \times CG_{it} - 0.075 R_{it} \times CG_{it} + 0.616 R_{it} \times DR_{it} \times CG_{it}$			
ANOVA	Analysis of Variance		
	Source	DF	SS MS F P
	Regression	7	6.7798 0.9685 3.06 0.007
	Residual Error	77	24.3805 0.3166
Total		84	31.1603

مع أنه ليس ذا قيمة إحصائية هامة، فإن هذه القيمة الموجبة لمعامل الاستجابة للمتغير (  $R \times DR \times CG$  ) تشير على عدم وجود أثر واضح للتحفظ المحاسبي للفترة الواقعة بعد الإلزامية بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات (CG)، حيث يظهر أن التحفظ المحاسبي قد تحسن بعد الإلزامية بتطبيق حوكمة الشركات ولكن ليس ذا فروق إحصائية جوهرية، والخلاصة أن التحفظ المحاسبي موجود للفترتين الواقعتين قبل وبعد تطبيق حوكمة الشركات، ويظهر ارتفاعاً للفترة الواقعة بعد الإلزامية بتطبيق حوكمة الشركات، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على "عدم وجد فروقات ذات دلالة إحصائية في درجة الحيطة والحذر للأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية بين الفترة اللاحقة والفترة السابقة لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات".

### الاستنتاجات والتوصيات

توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر جوهري لإلزامية تطبيق قواعد حوكمة الشركات على درجة الحيطة والحذر مقارنة بما قبل ذلك، مع أن هناك تحسن في درجة الحيطة والحذر للفترة بعد الإلزامية مقارنة بما قبلها، ولكن بدرجة ليست ذات أهمية نظراً لعدم وجود فروقات ذات أهمية إحصائية للفترة ما قبل وما بعد تطبيق قواعد حوكمة، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع دراسة (ياسين، 2008) و(حمدان، 2011).

بناءً على نتائج التحليل الإحصائي السابقة، توصي الدراسة بما يلي:

- 1 - ضرورة قيام الجهات المشرفة على البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة في البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بضرورة الإشارة المباشرة ضمن تعليمات حوكمة الشركات إلى العمل بمفهوم
- 1 - الحيطة والحذر، وفقاً للقوانين والتشريعات الأردنية ومتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.
- 1 - إجراء مزيد من الدراسات لقياس مستويات الحيطة والحذر في بيئة الأعمال الأردنية، وإدخال متغيرات جديدة يمكن أن يكون لها أثر على التحفظ المحاسبي مثل (المساءلة القانونية، تطبيق القيمة العادلة، الدعاوي القضائية).
- 1 - القيام بدراسات لبيان أثر تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على تحسين الإفصاح في الشركات، وكذلك أثر تبني معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية على حوكمة الشركات وقوة نظام الرقابة الداخلية في الشركات.
- 1 - إجراء المزيد من الدراسات لقياس مستويات التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية العربية، وكذلك البحث في دور الحاكمية المؤسسية، لجان التدقيق، وجودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

## المراجع

### المراجع العربية

- جمعية البنوك الأردنية (2014). التقرير السنوي، عمان، الأردن، منشورات في الموقع الإلكتروني (<http://www.abj.org.jo>).
- حماد، طارق عبد العال، (2004). حوكمة الشركات: المفاهيم، المبادئ، التجارب: تطبيقات الحوكمة في المصارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- حمدان، علام، (2011). تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية وعلاقته بالحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة جامعة الملك سعود، م23، العلوم الإدارية (2)، الرياض، ص.253-284.
- خطيب، خالد، القشي، ظاهر، (2006). الحاكمة المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة إربد للبحوث العلمية، المجلد(10)، العدد (1).
- دليل بورصة عمان السنوي ([www.exchange.jo](http://www.exchange.jo)).
- دهمش، نعيم، (1995)، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما: قائمة التغيرات في المركز المالي من الناحية العلمية والعملية“، الطبعة الأولى، المركز الاستشاري، عمان.
- زيدان، عمرو، (2005). مراحل ومعوقات نمو الشركات الصناعية العائلية، العدد الأول، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- سليمان، محمد مصطفى، (2006). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري- دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- سليمان، محمد، (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص39.
- شتيوي، أيمن، (2010) تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه بالتلاعب: بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية، دورية الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالسعودية، المجلد 50، العدد 4، ص.ص: 1-51.
- عبد الملك، احمد. (2012). أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصري: دراسة نظرية وتطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص.ص 1-41.
- قباجة، عدنان، (2008) اثر فعالية الحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (2013). المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، ترجمة مجموعة طلال أبو غزالة الدولية، عمان، الأردن.
- موقع البنك المركزي الأردني، منشورات في الموقع الإلكتروني (<http://www.cbj.gov.jo>).
- هيئة الأوراق المالية (1998). التقرير السنوي، عمان، الأردن، منشورات في الموقع الإلكتروني (<http://www.jsc.gov.jo>)
- ياسين، محمد، (2008)، قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمة المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

## المراجع الأجنبية

- Ahmed, A., and Duellman S., (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of Accounting and Economics*, 43 (2- 3): 411 - 437.
- Ahmed, A.S., Billings, B.K., Morton, R.M., Stanford-Harris, M. (2002). "The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder-Shareholder Conflicts over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs", *The Accounting Review*, vol. 77, no. 4, pp. 867 -890.
- Ball , R., and Sadaka (2005). "Is Accounting Conservatism Due to Debt Equity Markets ? An International Test of Contracting and Value Relevance", *Theories of Accounting*, Available From [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com), pp.1- 51.
- Ball, R. and Shivakumar L., (2006). The role of accruals in asymmetrically timely gain and loss recognition. *Journal of Accounting Research*, 44(2), 207 -242.
- Basu, S., (1997). "The Conservatism Principle and The Asymmetric Timeliness of Earnings". *Journal of Accounting & Economics*, Vol. 24, pp: 3 -37.
- Bauwhede, H., (2007). "The impact of conservatism on the cost of debt: Conditional versus unconditional conservatism". Working paper, Katholieke Universiteit Leuven.
- Beatty, A., J. Weber, and J. Yu,)2008("Conservatism and Debt". *Journal of Accounting and Economics* ,45(2),p.154- 174.
- Beaver, W., & Lambert, R., & Morse, Dale,. (1980). "The information content of security prices". *Journal of Accounting and Economics*, Elsevier, vol. 2(1), pages 328-, March.
- Beaver,W., & Ryan,S.(2000). "Biases and Lags in Book Value and their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity". *Journal of Accounting Research* ,Vol.38,pp.127 -148.
- Beaver,W., & Ryan,S.,(2005). " Conditional and Unconditional Conservatism Concepts and Modeling ". *Review of Accounting Studies*,10(2309-269,(3-.
- Chandra, U., (2011). "Income Conservatism in the U.S. Technology Sector". *Accounting Horizons*, vol.25, no. 2, pp. 285 -314.
- Corporate Governance Encyclopedia, [www.encycogov.com](http://www.encycogov.com), Retrieved on April 16,2014.
- Freeland, C., (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

- Hamdan, A., (2011). "Evaluation of the Conservatism Level in Kuwait Stock Exchange: By Using Basu Model," *Journal of Modern Accounting & Auditing*, Vol. 7 Issue 4, pp. 391 -396.
- Hamdan, A., (2011). "The Impact of Company Size, Debt Contracts, and Type of Sector on the Level of Accounting Conservatism: An Empirical Study from Bahrain". *International Journal of Business and Management*, Vol. 6, No. 6, pp. 134 -146.
- Jain, P., & Rezaee, Z., (2004). "The Sarbanes-Oxley Act of 2002 and Accounting Conservatism". Working Paper Series, available at: [www.ssrn.com](http://www.ssrn.com).
- Khosroshahi ,M.A., Khanqah ,V.T., Ghanavati ,E.,(2012)."Studying the Effective Factors on Level of Accounting Conservatism in Financial Statements". *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, [www.textroad.com](http://www.textroad.com), 2(12)12574 -12581.
- Krishnan, G. and Visvanathan, G. (2008)." Does the SOX definition of an accounting expert matter? The association between audit committee directors expertise and conservatism". *Contemporary Accounting Research*, 25(3): pp.827- 858.
- Kung, Fan-Hua., James, K.,& Cheng, Chia-Ling., (2011). "Overseas listing and accounting conservatism: evidence from Chinese H-share companies", *Asian Review of Accounting*, Vol. 19 Iss: 3, pp.266–278.
- Labo.,G., Parthasarathy,K., & Siveramakrishman,K.,(2008). Growth Managerial Reporting Behavior and Accounting Conservatism, Working Paper, university of Houston.
- LaFond, R., & Roychowdhury, S.,(2008). "Managerial Ownership and Accounting Conservatism".*Journal of Accounting Research*, Vol. 46, No,1, pp.101- 135.
- Lara, J., Osma, B., & Penalva, F., (2009). Accounting conservatism and corporate governance, *Review of Accounting Studies*, Vol.14, No. 1, pp. 161 -201.
- Lara, J.,Osma, B.,& Penalva, F.,(2007). Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence, *European Accounting Review*, 16(4),pp.727- 755.
- OECD,"OECD principles of Corporate Governance"(2004). Available:<http://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/31557724.pdf>
- Pope, P. E., & Walker, M., (2003)."Ex-ante and ex-post accounting conservatism, asset recognition and asymmetric earnings timeliness", Working paper, Lancaster University/University of Manchester.
- Ryan, S. G.,(2006). "Identifying Conditional Conservatism". *European Accounting Review*,15(4), pp.511- 525.
- Watts, R. L, (1993). "A Proposal for Research on Conservatism, *Financial Research*

- and Policy". Working Paper Series, University of Rochester.
- Watts, R.L. (2003). "Conservatism in accounting. Part I: explanations and implications, Part II: evidence and research opportunities", Accounting Horizons, vol.17, no.3, pp.207 -221 .
- Welker M,Thornton D,Pae J.,(2004).”The Link Between Earnings Conservatism and Balance Sheet Conservatism “. Contemporary Accounting Research, 22(3): pp.693 -717.
- Williamson, Q., E, (1999). The Mechanism of Governance, Oxford University Press.
- Zingales, L., (1997). “The value of the voting right: A study of the Milan stock exchange experience”, review of financial economics, (7): pp.125 -148.